المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاربعاء 07-07-2010 العدد 3704
12

هيئة الاتصالات في تقريرها السنوي ٢٠٠٩: سوق الحزمة العريضة متخلفة سعراً وجودةً

أصدرت الهيئة المنظمة للاتصالات تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩، وأوضحت فيه أنها ترصد تطور وتطبيق خدمات الحزمة العريضة منذ إطلاق الحزمة اللاسلكية وخطوط المشتركين الرقمية غير المتماثلة (ADSL)، غير أنها لاحظت أن تدهور جودة الخدمات (للسوق السكانية) وارتفاع الأسعار والتوافر المحدود باتت ميزات ملازمة لسوق الحزمة العريضة في لبنان. وهي، بحسب التقرير، لا تزال متخلفة بالنسبة لاحتياجات مشتركيها من الأفراد والمؤسسات، لكن الهيئة لاحظت أن خطوط المشتركين الرقمية غير المتماثلة حققت نمواً فعلياً العام الماضي، بيد أن انتشارها لا يزال متوافراً لنسبة ١٣ في المئة فقط من الأسر.

ويقدم التقرير لمحةً تاريخية عن هذه السوق، حيث أدت المنافسة بين مقدمي خدمات نقل المعلومات إلى التبّني المبكر لخدمات الحزمة العريضة اللاسلكية، وصولاً حالياً إلى ٤ شركات تقدم هذه الخدمة، وتستخدم كل واحدة منها تقنية مختلفة (CDMA, Pre-Wimax, Iburst)، ويشير إلى أن خدمة خط مشترك الإنترنت الرقمي غير المتماثل أدخلت إلى لبنان في مرحلة متأخرة كثيراً عن غيره من الدول النامية التي بدأت بفصل الحلقة النحاسية المحلية ابتداء من عام ٢٠٠٠، بينما انطلق مشروع الإنترنت السريع محلياً في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، عندما وّقعت وزارة الاتصالات مذكرة تفاهم مع مقدمي خدمات نقل المعلومات والإنترنت، وحددت فيها المبادئ لتوجيه عملية إدخال الإنترنت السريع من خلال فصل الحلقة النحاسية المحلية لدى الوزارة. واستناداً إلى المذكرة والمراسيم التطبيقية ذات الصلة، أطلقت وزارة الاتصالات خدمات الإنترنت السريع في نيسان (أبريل) ٢٠٠٧، ثم تبعها في ذلك مقدمو خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في صيف ٢٠٠٧.

وفي نظرة عامة على سوق الحزمة العريضة، يشير تقرير الهيئة إلى أن لبنان يتخلف حالياً عن دول المنطقة في توفيرها، إن لناحية التغطية الجغرافية أو لناحية الساعات أو تنوع الخدمات. ويُضاف إلى ذلك تدهور نسبة الجودة والسعر المقدم عن المستوى المطلوب لخدمات الحزمة العريضة المتوفر في الأسواق المتطورة.

ويلفت التقرير إلى ما يمكن اعتباره «منافسة مقنعة»، حيث تبدو سوقاً تنافسيةً بوجود العديد من مقدمي خدمات الحزمة العريضة اللاسلكية، في حين أن السعات والأسعار متشابهة في السوق. ورغم أن مقدمي الخدمات زادوا استثماراتهم في الشبكات من أجل زيادة التغطية العام الماضي، إلا أنها لا تزال محصورة في المدن الكبرى وبعض الضواحي. وبلغ عدد المشتركين حوالي ٣٠ ألف مشترك بحلول تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩، فيما بقيت الأسعار ثابتة (في بعض الحالات، تضاعفت سرعات التحميل أو التنزيل لبعض الحزم الخدمات ذات الأسعار المتدنية، وشهدت حركة الاستخدام زيادة طفيفة)، ما يشير إلى وجود ضغوط تنافسية بالحد الأدنى باتجاه خفض الأسعار التي تتفاوت بين ٣٩ دولاراً و١٣٢ دولاراً، تبعاً لميزات كل خدمة.

وحول خدمات خط مشترك الإنترنت الرقمي غير المتماثل، أشار التقرير إلى أنها شهدت خلال العام الماضي نمواً ناهز ٦٣ في المئة، وبلغ عدد المشتركين ١٣٠ ألفاً في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩، أو حوالي ١٣ في المئة من الأسر، ومعظمهم من الذين اختاروا حزمة سرعة التنزيل البالغة ٢٥٦ كيلوبت في الثانية.

وأوضحت الهيئة في تقريرها أن سرعة هذه الخدمة تتراوح من مستوى دخول يبلغ للتنزيل ١٢٨ كيلوبت بالثانية حتى ٢،٣ ميغابت بالثانية في حالة الخطوط العالية السرعة (HDSL)، علماً أن معظم مقدمي الخدمات يوفّر سرعات تحميل / تنزيل متطابقة لمخططات السرعة كجزء من الحزم المعيارية، كما يقدم بعضهم خدمات إضافية، مثل التنزيل الليلي غير المحدود (من منتصف الليل حتى ٨ صباحاً)، فضلاً عن زيادة السرعة خلال أوقات محددة.

ويوفّر بعض مقدمي خدمات الإنترنت منتج خط «HDSL»، الذي تصل سرعته إلى ٢،٣ ميغابت في الثانية (تماثلي) مع القدرة على التنزيل غير المحدود. وتراوح الأسعار بين ١٩ دولاراً لمستوى النفاذ الأولي وصولاً إلى ٢٢٠ دولاراً لخدمة خط الشركات العالي السرعة (HDSL).

وسلطت الهيئة المنظمة في تقريرها السنوي الضوء على التقدم الذي أنجزته باتجاه الإصلاح وتحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن وضع الإطار التنظيمي وبناء الجسور والقدرات، حيث صبّت جهودها عام ٢٠٠٩ على التحضير لتطوير سوق الاتصالات والنهوض بها من خلال تحضير أرضية عمل تؤدّي إلى نشر خدمات الحزمة العريضة وتحسين جودة الخدمة وحماية حقوق المستهلك، بالإضافة إلى الحدث الدولي الهام الذي تمثل باستضافة لبنان «الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات» (GSR)، وهو حدث سنوي رئيسي يعقده «الاتحاد الدولي للاتصالات» ويجمع خلاله كافة الهيئات المنظمة حول العالم.

وأعربت الهيئة عن ثقتها التامة بقدرة قطاع الاتصالات على أن يصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي عبر استحداث فرص العمل وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات اللبنانية، وهي تعتبر أنها أحرزت تقدّماً هاماً في فترة زمنية قصيرة بعد صدور أول ٤ أنظمة في الجريدة الرسمية العام الفائت ودخولها حيّز التنفيذ، علماً أنها تستعد لإصدار أهم ما يستوجبه التطوير السريع لخدمات الخلوي والحزمة العريضة خلال عام ٢٠١٠ من أنظمة ومراسيم تطبيقية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"